نظرية العقد الاجتماعي للدولة والديمقراطية في فكر أرسطو

أ.د. أحمد دسوقي محمد إسماعيل

أستاذ الإدارة العامة والمحلية– كلية العلوم الإدارية–

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مقدمة:

تتعدد الأصول الفكرية القديمة لفلسفة القانون بتعدد المساهمات الحضارية، ومن أهمها المساهمات الإغريقية– اليونانية والرومانية والبابلية القديمة. وتبرز العديد من أسماء المفكرين الكبار الذين أثروا وما زالوا الفكر القانوني المعاصر، ومن أبرزهم أرسطو[1]. ولقد تنوعت القضايا الفكرية القانونية التي انشغل بها المفكرون القدامى، ولعل من أهم القضية القديمة الحديثة، قضية الديمقراطية في إدارة شئون الدولة. فلقد قال أرسطو بالدستور المختلط، وقد هدف به إلى إيجاد مزيج متوازن من الملكية والأرستقراطية والديمقراطية[2].

وتتباين التطبيقات السياسية لمفهوم ونظرية الديمقراطية بين الدول المتقدمة والنامية والفاشلة، بين الديموقراطيات الحقيقية والديموقراطيات الشكلية المزيفة وغير الحقيقية، مع تنوع أشكال الديمقراطيات: الشعبية، والمباشرة، والتمثيلية/النيابية/غير المباشرة، وشبه التمثيلية، والتوافقية. فإنّ هناك العديد من الأشكال المختلفة للديمقراطية، القائمّة بالإجمال علَى التداول السلمي للسلطة وحكم الأكثريّة، مثل عدد الدول الديمقراطية في العالم. وترتبط الديمقراطية، كتطبيق سياسي لطريقة الحكم في الدول، بجهود الإغريق والرومان القدماء، الذين يُعتبرون مؤسسي الحضارة الغربية الحديثة[3]. ولقد حاول مثقفي القرن الثامن عشر الاستفادة من التجارب الديمقراطية المبكرة في دول الإغريق– اليونان القديمة، خاصةً، في قالب جديد للتنظيم السياسي لما بعد نظم الحكم الملكية الاستبدادية. وتتعدد السجالات الفكرية بين مئات المفكرين والفلاسفة، منذ عصور قديمة، وما تزال، عن وحول "نظرية الديمقراطية" وماهية مضمون "الديمقراطية". ولعل من أهم المفكرين القدامي الذين اعتنوا بتحديد معالم وأبعاد مفهوم ونظرية "نظرية الديمقراطية"، كان المفكر اليوناني أرسطو.

([1]) أَرِسْطُو، أو أَرِسْطُوطَالِيس أو أرسطاطاليس، بالإغريقية Ἀριστοτέλης، 384 ق.م– 322 ق.م، الملقب بالمعلم الأول، هو فيلسوف يوناني وتلميذ للفيلسوف اليوناني أفلاطون، ومعلم الإسكندر الأكبر. ويُعد أَرِسْطُو مؤسس مدرسة ليقيون ومدرسة الفلسفة المشائية والتقاليد الأرسطية، وواحد من عظماء المفكرين. وتغطي كتابات أَرِسْطُو مجالات عدة، منها القانون والسياسة والحكومة والأخلاقيات، إلى جانب: الفيزياء، والميتافيزيقيا، والشعر، والمسرح، والموسيقى، والمنطق، والبلاغة، واللغويات، وعلم الأحياء، وعلم الحيوان. ولقد كان لفلسفة أَرِسْطُو تأثير فريد على كل شكل من أشكال المعرفة تقريباً في الغرب، ولا يزال موضوعاً للنقاش الفَلْسَفي المعاصر.

([2]) د. فرج محمد البوشى شهيب، "أسس النظام الدستوري في الفكر الفلسفي لأرسطو"، **مجلة العلوم القانونية والاقتصادية**، السنة السادسة والستون، العدد الأول، يناير 2024، ص 691.

([3]) د. فرج محمد البوشى شهيب، "أسس النظام الدستوري في الفكر الفلسفي لأرسطو"، **مجلة العلوم القانونية والاقتصادية**، السنة السادسة والستون، العدد الأول، يناير 2024، ص 691.

أولاً: ماهية الديموقراطية عند أرسطو

إنّ الديمقراطية الأثينية هي نظام الحكم الديمقراطي المُتبع في أثينا– اليونان، من القرن الخامس إلى القرن الرابع قبل الميلاد. في ظل نظام الحكم الديمقراطي المُتبع الأثيني، يتمتع جميع المواطنين الذكور (الديموس) بحقوق سياسية متساوية، وحرية التعبير، وفرصة المشاركة المباشرة في الساحة السياسية.

وفي الديمقراطية الأثينية، لم يُشارك المواطنون في ديمقراطية مباشرة حيث اتخذوا هم أنفسهم القرارات التي يعيشون بموجبها فحسب، بل خدموا أيضاً بشكل نشط في المؤسسات التي حكمتهم. وبالتالي، سيطر المواطنون في ديمقراطية أثينا– اليونان المباشرة على جميع أجزاء العملية السياسية.

ولقد شهدت دول المدن الأخرى اليونانية، في وقتٍ ما، أنظمةً ديمقراطية، أبرزها الأنظمةً الديمقراطية في مدن: أرغوس، وسيراكوز، ورودس، وإريثراي. ولقد اتسمت أنظمة الحكم الأوليحاركية/الأوليغارشية[4] اليونانية أحيانًا بدرجةٍ عالية من المساواة السياسية، إلا أنّ النسخة اليونانية–الأثينية من نظام الحكم الديمقراطي، والتي امتدت من حوالي عام 460 قبل الميلاد وانتهت حوالي عام 320 قبل الميلاد، وشملت جميع المواطنين الذكور، كانت، وبلا شك، الأكثر تطورًا.

وإنّ المصادر المعاصرة التي تصف الديمقراطية تتعلق عادة بأثينا، وتشمل نصوصاً، مثل: دستور الأثينيين من مدرسة أرسطو، وأعمال المؤرخين اليونانيين هيرودوت وثوسيديديس وزينوفون، ونصوص لأكثر من 150 خطاباً لشخصيات مثل ديموستينيس، ونقوش حجرية لمراسيم وقوانين وعقود وتكريمات عامة، ومسرحيات كوميدية يونانية مثل تلك التي كتبها أريستوفانيس[5].

ولقد كان هناك حتى تجسيد إلهي للديمقراطية، وهو الإلهة ديمقراطا، لتوضيح مدى التقدير الذي حظيت به الحكومة الديمقراطية. وكان الانخراط المباشر في سياسات المدينة يعني أيضاً أنّ الأثينيين طوروا هوية جماعية فريدة، وربما أيضاً نوعاً من الفخر بنظامهم، كما يتبين ذلك مثلا من خطاب بريكليس الجنائزي الشهير للموتى

([4]) الأوليغاركية والأوليجارخية والأوليغارشية Oligarchy هي شكل من الأشكال السياسية لحكم الأقلية، يطلق عليه نظام حكم الأقلية، بحيث تكون السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع، تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية. الكلمة "أوليغاركية" مشتقة من الكلمة اليونانية ὀλιγαρχία، وتنطق أوليغارخيا. ويقرر أرسطو، أنه في الأزمان القديمة، كانت كل الدول التي قوتها الحربية من الفرسان، كانت دولا أوليغرشية؛ فقد كانت قوة الفرسان هي السلاح الوحيد لمهاجمة الشعوب المجاورة. أرسطوطاليس، **السياسة– الكتاب السادس في الديمقراطية وفي الأوليغرشية وفي السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية**، ترجمة: أحمد لطفي السيد (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2008) ص 330.

([5]) أرِسْطُفان أو أرِسْطُفانِس، باليونانية القديمة Ἀριστοφάνης، 446–386 ق.م. تقريبا، مؤلف مسرحي كوميدي، يعتبر من رواد المسرح الساخر في اليونان القديمة.

الأثينيين في عام 431 قبل الميلاد، وهو العام الأول من الحرب البيلوبونيسية[6]: "إن دستور أثينا يسمى ديمقراطية لأنه يحترم مصالح الشعب كله وليس مصالح الأقلية. وعندما يتعلق الأمر بتسوية النزاعات الخاصة، فإنّ الجميع متساوون أمام القانون؛ وعندما يتعلق الأمر بوضع شخص قبل شخص آخر في مناصب المسؤولية العامة، فإن ما يهم ليس الانتماء إلى طبقة معينة، بل القدرة الفعلية التي يمتلكها الرجل. فلا أحد، ما دام لديه القدرة على خدمة الدولة، يظل في غموض سياسي بسبب الفقر".

ولقد كانت الديمقراطية في أثينا القديمة نظام سياسيا فريداً من نوعه وثوري، حقق مبدأه الأساسي إلى حد غير مسبوق ومتطرف للغاية، ألا وهو حكم الشعب. ولم تجرؤ أي مدينة يونانية على الإطلاق، على منح جميع مواطنيها حقوقًا سياسية متساوية، بغض النظر عن نسبهم وثروتهم ومكانتهم الاجتماعية وتعليمهم وصفاتهم الشخصية وأي عوامل أخرى تحدد عادة الوضع في المجتمع، كما تحقق في ديمقراطية أثينا. وتشكل الديمقراطية الأثينية حجر الزاوية لكل الديمقراطيات في العالم الحديث.

إنَّ كلمة الديمقراطية منحوتة أو مشتقة من المصطلح الإغريقي δημοκρατία باللاتينية dēmokratía، التي هي بدورها مشتقة من كلمتين: الكلمة اليونانية Δήμος/δῆμος أو demos باللاتينية، والتي تشير إلى كامل هيئة المواطنين: الشعب وعامة الناس، ومن الكلمة الثانية Κρατία/κράτος أوkratia وkratos، التي تعني الحكم والسلطة. وبهذا تكون الديمقراطية Demoacratia تَعني لغةً "حكم الشعب" و"سلطة الشعب" أو "حكم الشعب لِنفسهِ"، و"أنّ للشعب الحق في الحكم".

ولقد كان أرسطو من أوائل الفلسفة الذين كان لهم دور بارز في إيجاد نظم سياسية ديمقراطية تحكم المجتمع اليوناني، وتتوافق مع ظروفه القائمة وقتها. ولقد تركت كتابات أرسطو القانونية أثرها الكبير على الفكر القانوني لدى الرومان ومن بعده في الفكر القانوني الغربي، حتى أنّه ينظر إلى أرسطو باعتباره ذروة الفكر الفلسفي الإغريقي ووجه الفكر اليوناني والأوربي القديم المشرق[7].

([6]) كانت الحرب البيلوبونيسية (The Peloponnesian War) حرباً طويلة ودموية، استمرت من 431 إلى 404 قبل الميلاد. وقد دارت رحى الحرب البيلوبونيسية بين أقوى دولتين– مدينتين في اليونان القديمة: أثينا، وإسبرطة. ولقد كان للحرب البيلوبونيسية تأثير عميق على تاريخ وثقافة وسياسة اليونان وعالم البحر الأبيض المتوسط على نطاق أوسع.

([7]) راجع حول مساهمات أرسطو الفكرية القانونية الرائدة: ولتر ستيسن، **تاريخ الفلسفة اليونانية**، ترجمة: مجاهد عبد المنعم مجاهد (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984) ص ص209–210. و: د. مصطفى النشار، **تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خلدون** (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1999م) ص ص106–107. و: د. فاروق عبد المعطى، **أرسطو أستاذ فلسفة اليونان** (بيروت– لبنان: دار الكتب العلمية، 1992م) ص ص7–15. و: د. مصطفى غالب، **أرسطو– في سبيل موسوعة فلسفية** (بيروت– لبنان: منشورات دار مكتبة الهلال،1979م) ص ص15–22. و: د. محمد على أبو ريان، **تاريخ الفكر الفلسفي**– الجزء الثاني (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ،1980م) ص ص11–26. و: د. فرج البوشى شهيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 689– 690.

يرى أرسطو في تعريفه للديموقراطية، أنّ النظم السياسية للحكم تكون ديمقراطية حينما تكون السلطة فيها مسندة إلى جميع الرجال الأحرار، بينما تكون أوليغرشية حينما يختص بها الأغنياء فقط دون بقية الشعب من الأحرار. فالعبرة عند أرسطو في تجقيق الديمقراطية بمصدر السلطة، لا بحجم الثروة. فأكثرية الفقراء، وأقلية الأغنياء، عند أرسطو، بصدد تقييم الديمقراطية، ما هما إلا ظرفان ثانويان[8].

والمواطنون، عند أرسطو، هم من يشاركون في الحياة السياسية. والمواطن هو من يقوم بممارسة السلطة السياسية والمشاركة فيها بشكل مباشر. والمواطن الأثيني هو ساكن المدينة المتفرغ للشأن السياسي العمومي، بخلاف طبقه العبيد والأفراد الذين لم يصلوا إلى درجة المواطنة، الذين يكن لهم حق المشاركة في الحياة السياسية للمدينة.

ثانياً: غاية الديمقراطية عند أرسطو

إنّ مفهوم دولة المدينة ينطوي في آن واحد على معنى المجتمع والدولة. فإنّ التجمع في مكان معين لمدة زمنية طويلة، قد ينشأ عنه نظام من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وإنّ محاولات تقنين هذا النظام من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لجعله يسير في خدمة أهل المدينة، هي مهمة الهيئة التي تسمى الدولة.

وقد خلق الفكر اليوناني فكرة المواطنة من خلال دولة المدينة، التي اعتبرها أرسطو مجتمعاً للمواطنين.

والدولة عند أرسطو ضرورة طبيعية، تتحقق بواسطتها قيم المواطنة داخل المدينة/الدولة. وغاية الدولة في نهاية المطاف هي الحياة الفاضلة أي سعادة المواطن من خلال العيش الرغيد الفاضل في ظل المصلحة العامة. وعليه، يقرر أرسطو أنّ مهمة المواطن الصالح هي حماية الدولة من خلال مشاركته في السلطة والقضاء[9].

وفي هذا السياق، يقرر أرسطو أنْ أوجب واجبات الشارع/المشرع لا ينبعي أنْ تقتصر على معرفة خير حكومة مُمُكَّنة، بل أنْ يعرف كيفية تحسين العناصر الحالية التي يتصرف فيها. وعليه، يكون من الضروري معرفة الأنواع المختلفة للدساتير والقوانين الخاصة التي هي لازمة لكل منها[10]. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الديمقراطية. فغاية الديمقراطية عند أرسطو تحقيق التوازن بين السلطات المجتمعية الثلاث، وعلى نحو يضمن

([8]) أرسطوطاليس، مرجع سبق ذكره، ص 329، ص 332.

([9]) إنّ فضيلة المواطن عند أرسطو هي الاشتراك في المواطنة لتحقيق مصلحة عامة. وإنّ فضيلة المواطن ونوعيته متعلقة بالنظام الموجود فيه. فالتوصيف المشار إليه هنا هو خاص بالمواطن الموجود في النظام الديموقراطي، وليس بالضرورة أن يكون مطابقا لتوصيف المواطن في كل الأنظمة السياسية المختلفة. فالمواطن في النظم السياسية الديموقراطية ليس هو المواطن في النظم السياسية الأوليجاركية. ولاء توفيق فرح، "الديموقراطية في فكر أرسطو السياسي"، **أوراق كلاسيكية**، العدد 11، 2012، ص ص 137–139، ص 166. بارتلمي سانتهيلير، "المقدمة"، في: أرسطوطاليس، مرجع سبق ذكره، ص ص 5–26.

([10]) أرسطوطاليس، مرجع سبق ذكره، ص 329، ص 325.

استدامة آليات تحسين العناصر المتاحة لدى الحكومات لخدمة المجتمع، وللوصول إلى ما هو "خير حكومة" وليس "حكومة فاضلة". إنّ "خير حكومة" قابلة لأنْ تطبق تطبيقا سهلا وعاما على جميع الدول، لا حكومة يوتوبية لا يمكن تطبيقها ولا الوصول إليها. إنّ الديمقراطية تضمن تحقيق البحث عن أحسن شكل للحكومة، والتعرف على طبيعة هذه الحكومة، وتحديد الشروط التي تضمن للحكومة أن تكون أفضل بصرف النظر عن كل عائق خارجي[11].

ويُقرر أرسطو أنّه من الخطأ الفاحش أن يُظن، كالعادة، أنّه ليس للديموقراطية، في الحكومات الجمهورية، إلا نوع وشكل واحد. فللديموقراطية، عند أرسطو، أشكال متنوعة، بتنوع خصوصيات الدول والمجتمعات. ومن ثم، يقرر أرسطو أنْ حكومة الطغيان الملكية الاستبدادية، وهي من أشكال الحكم التي يمسك شخص واحد فيها بزمام السلطة، هي أسوأ الحكومات، بما أنّها أبعدها عن الحكومة الفاضلة، ثم تجيء الأوليغرشية، حيث يستحوذ على السلطة عدد قليل من الأفراد، وهي (الأوليغرشية) بعيدة المدى عن الأرستقراطية[12] جد البُعد. وتُشكل الحكومات الديماجوجية–الغوغائية[13] الضلع الثالث لمثلث "الحكومات الفاسدة" من وجهة نظر أرسطو، في

([11]) المرجع السابق ذكره، ص 326.

([12]) الأَرِسْتُقْرَاطِيَّة هي شكل من أشكال الحكم يضع القوة في أيدي طبقة حاكمة صغيرة تتمتع بإمتيازات معيّنة. وقد أشتُقَ المصطلح من الكلمة اليونانية ἀριστοκρατία/aristokratíā والتي تعني "حكم الأفضل". وإنّ الأرستقراطية aristocracy كلمة مركبة من كلمتين يونانيتين ἄριστος/aristos وتعني الفاضل أو الجيّد و"الممتازة"، وkratos/κράτος وتعني "القوة أو السلطة". وفي وقتِ نشوء الكلمة في اليونان القديمة، كان المقصود بالأَرِسْتُقْرَاطِيَّة هو "حكم المواطنين المؤهلين للحكم". وغالبا ما قورِنَ مصطلح الأَرِسْتُقْرَاطِيَّة بإيجابٍ مع الملكية التي يحكمها الفرد. وقد أُستخدِمَ المصطلح للمرة الأولى على يد الفلاسفة الإغريق القدماء أمثال أفلاطون وأرسطو وغيرهم، والذين عنوا بهِ أن يعلو سدة الحكم المواطنون الأفضل بعد أن يُنتخبوا بعمليةِ إختيارٍ دقيقة يصبحون بها حكّاماً. وكانَ الحكم الوراثي ممنوعاً منعاً باتّاً؛ حتّى يكون الأبناء أفضلَ من آبائهم ويتمتعونَ بصفاتٍ تجعلهم لائقينَ بالحكم مقارنةً بأيّ مواطنٍ آخر. لقد اعتبرَ أفلاطون وسقراط وأرسطو وإكسينفون والأسبارطيون أنّ الأرستقراطية بشكلها المثالي للحكم من قبل القلّة أفضل بطبيعتها من الشكل المثالي للحكم من قبل الأكثرية (الديمقراطية)، كما اعتبروا أنّ الشكل الفاسد للأرستقراطية (الأوليغارشية) أسوأ من الشكل الفاسد للديمقراطية. كان هذا الإعتقاد متجذّراً في الإفتراض القائل بأنَّ الجماهير لا تنتج سوى سياسية متوسطة، في حين أنّ أفضل الرجال سينتجونَ سياسةً جيّدة، إذا ما كانوا بالفعل أفضل الرجال. وفي وقتٍ لاحق، استخدمَ بوليبيوس في تحليلهِ للدستور الروماني مفهوم الأرستقراطية لوصف مفهومهِ للجمهورية باعتبارها شكلاً مختلطاً للحكومة جنباً إلى جنب مع الديمقراطية والملكية في مفهومها في ذلك الوقت كنظام للضوابط والتوازنات. وفي الممارسات العملية غالباً ما تقود الأرستقراطية إلى حكومة وراثية، إذ يقوم بعدها الحاكم وراثياً بتعيين الضباط بما يرونهُ هم مناسباً لهم. لم يحبّذ اليونانيون النظام الملكي، وبعد أن إنهارتْ الديمقراطية إتجهوا للتمسّكِ بالأرستقراطية. وفي كتابهِ (ليفياثان) الصادر عام 1651 يصفُ توماس هوبز الأرستقراطية على أنّهُ نظامٌ يمثلُ فيها الأمة مواطنون كجزء من جمع، ويمثّل فيها جزء صغير من السكان الحكومة ككل، واعتبرهُ "تمييز بعض الرجال على رجال آخرين". بينما تميل التعريفات الحديثة، وخلافاً للمفهوم اليوناني القديم على أنّها ليستْ حكم الأفضل، بل هو حكم ثلة من القلة الأثرياء. وباتَ يُنظرُ في العصورِ الحديثة للأرستقراطية على أنّها حكم الخواص أي الطبقة الأرستقراطية، وبالتالي مناقضتها لمفهوم الديمقراطية.

([13]) المرجع السابق ذكره، ص 328.

مقابل الحكومات الجمهورية الديموقراطية[14]. فمن الواضح، بالقياس إلى الشعوب، كما يقرر ذلك أرسطو، أنّ الجمهورية الديموقراطية خير من نظم الحكم الأوليغرشية والملكية الاستبدادية والديماجوجية[15]. وتمثل الحكومات الأرستقراطية إحدى صور نظم الحكم الأوليغرشية، التي هي بها تشتبه[16].

وقد أكد أرسطو على أنّ النظام السياسي المستقر هو الذي يرتكز على حكم الطبقة الوسطي التي تجمع بين الكثرة العددية نسبيا، والتوسط في المستوى الاقتصادي والقدر المعقول من التعليم والثقافة. وأكد أرسطو كذلك على ضرورة إعمال القانون، وعلى أنْ تُدار الحكومة بمقتضى قوانين تنظيمية عامة وليس تبعاً لأهواء الحاكم الشخصية، كما هو شائع في الأنظمة السياسية الاستبدادية، نقيضة الأنظمة السياسية الديمقراطية. وبالتالي، فإنّ الغايات التي توجد من أجلها الدولة، هي: تحقيق المثل العليا، وسيادة القانون، والحرية، والمساواة، والتقدم الإنساني[17].

فالدولة الأفضل إذن عند أرسطو هي الدولة الديمقراطية التي هي بالضرورة دولة القانون، وهو الخيار الذي قرره بحزم. فلقد انحاز أرسطو لصالح الحكم الديمقراطي القانوني، وقرر أنّ القانون يجب أن يكون هو السيد الأعلى في أي دولة وليس الفرد كائنا من كان.

وعليه، يؤكد أرسطو على أنّ عدم المساواة بين المواطنين في توزيع السلطات والحقوق، يؤدي إلى إقامة الثورات طلباً للمساواة[18].

فيقرر أرسطو أنه "إذا كانت الديمقراطية قد التزمت من جانبها بالتزامات، فعهودها هي أيضا عهود الدولة، كعهود الأوليغرشية والطغيان"[19].

([14]) الدِيماغُوجِيّة أو الدَهْمَاوِيّة أو الدَهْمَانيّة أو الغَوْغَائِيّة، من اليونانية، ديما من ديموس "δῆμος شعب"، وغوجيا من" أگين "ἄγειν قيادة"، وهي إستراتيجية لإقناع الآخرين بالاستناد إلى مخاوفهم وأفكارهم المسبقة. ويُشير مصطلح الدِيماغُوجِيّة إلى إستراتيجية سياسية للحصول على السلطة والكسب للقوة السياسية من خلال مناشدة التحيزات الشعبية معتمدين على مخاوف وتوقعات الجمهور المسبقة، عادةً عن طريق الخطابات والدعاية الحماسية مستخدمين المواضيع القومية والشعبية محاولين استثارة عواطف الجماهير. أما اليوم فهي تدل على مجموعة الأساليب والخطابات والمناورات والحيل السياسية التي يلجأ إليها السياسيون في مواسم الانتخابات لإغراء الشعب أو الجماهير بوعود كاذبة أو خداعه وذلك ظاهريا من أجل مصلحة الشعب، وعمليا من أجل الوصول إلى الحكم.

([15]) أرسطوطاليس، مرجع سبق ذكره، ص 329.

([16]) المرجع السابق ذكره، ص 331.

([17]) ولاء توفيق فرح، مرجع سبق ذكره، ص ص 165-166.

([18]) أرسطوطاليس، مرجع سبق ذكره، ص 329.

([19]) المرجع السابق ذكره، ص 193.

ثالثاً: الديموقراطية بين الواقعية واليوتوبيا عند أرسطو

لقد كان أرسطو يميل بفلسفته نحو الواقعية أكثر من المثالية، على عكس معلمه أفلاطون، وهو ما كان له أثره على فلسفة القانون عنده بشكل عام. فلقد كان منهج أرسطو يقوم على ملاحظة الواقع وتحليل الأحداث، بعيداً عن أي تصورات نظرية مثالية، إلى حد أُعْتُبِرَ معه أرسطو، ومبكرا جدا، مؤسس المذهب الواقعي في التحليل العلمي بصفة عامة، والقانوني بصفة خاصة. وعليه، يُحذر أرسطو من أنْ يكون التغيير نحو تطبيقات الديمقراطية اسمياً فقط دون أنْ يكون تغيرا فعليا وحقيقياً. فإنّ القول بقيام الدولة وفقا بأسس النظام الديمقراطي اسمياً دون أنْ يكون حقيقياً، يكون دون جدوى وفعالية حقيقية للمجتمع والدولة معا. فالأهم عند أرسطو هو التطبيق الفعلي لمبادئ الديمقراطية.

ومن الغريب، أنّ وصف أرسطو، من فرط واقعيته وعلميته، للحكومات الفاسدة والحكومات الجمهورية الديموقراطية، منذ مئات السنين قبل الميلاد، ما زال هو نفسه القائم حاليا[20].

ويظهر الطابع النقدي جليا وكثيرا عند أرسطو. فيأخذ مثلا أرسطو علىأستاذه أفلاطون أنه لم يبين ما هو الخير الذى يجب أن يفعله الإنسان بطريقة محددة. لذلك، وجه أرسطو النقد لفكرة الخير عند أفلاطون باعتبارها بعيدة ولا يمكن تحققها بشكل يوتوبي مطلق، كما لا يمكن أنْ تكون موجهاً للسلوك الإنسانى[21]. لقد انتقد أرسطو فكر أفلاطون؛ لأنه أرجع الأخلاق إلى العقل وربط السلوك الأخلاقى بمثل أعلى يسمى الخير بالذات، وهو أمر غير موجود فى الواقع العملى للحياة. في حين أنه يرى أرسطو أن غاية أى سلوك إنسانى تتمثل فى تحقيق السعادة، وهي تختلف من فرد إلى آخر، وتلك السعادة هى أقصى ما يسعى إليه الإنسان، وتسمى الخير المطلق. كما انتقد أرسطو أفكار شيوعية الأولاد والنساء والأموال والملكية والثروة[22].

يرى أرسطو أنّ الإنسان يتمتع بحرية الإرادة، فيستطيع أنْ يميز بين الخير والشر، وأنْ يختار بينهما، فهو ليس مسلوب الإرادة، ويستطيع أنْ يتحكم في وشهواته غرائزه عن طريق الفضيلة والقيم الأخلاقية، وبالتالى فهو يتحمل المسئولية عن أفعاله. ويرى أرسطو أنّ الأخلاق تَطَبُّع يكتسبه الإنسان من التعلم والعادات والتقاليد. ويؤكد أرسطو أنّ الخير فى سعادة الإنسان، وأنّ الأخلاق الحقيقية تهدف إلى كل ما يحقق الخير، وأنّ الخير هدف للجميع. فغاية الجميع تحقيق الخير الأقصى فى ظل مجتمع منظم. وعليه، يرى أرسطو أن الأخلاق

([20]) المرجع السابق ذكره، ص 328.

([21]) راجع: د. فرج محمد البوشى محمد عبد الله، "الأخلاق والقانون في الفكر الفلسفي اليوناني القديم"، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، كلية الحقوق- جامعة المنوفية، ع55 ، 2022، ص 63. و: أولف جيجن، **المشكلات الكبرى فى الفلسفة اليونانية**، ترجمة: د. عزت قرنى (القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، 1983) ص 392.

([22]) راجع: د. فرج محمد البوشى محمد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 73، ص ص 92-93.

تتمثل فى أنْ يظهر الإنسان فى سلوكياته وتصرفاته ميوله الطبيعية على أكمل وجه، مع تأكيده على أنّ الأخلاق ليست موضوعاً ثابتاً ومطلقاً[23].

وكذلك، يرى أرسطو أنّ الرجل العادل هو من تتطابق أفعاله وسلوكياته مع القوانين السائدة فى المجتمع وقواعده الأخلاقية؛ لأن هذا فى رأيه ما يؤدى إلى الصلاح والفضيلة فى المجتمع. وللعدل عند أرسطو قيمة أخلاقية لها وجهان، عدل قانونى، وعدل المساواة. والعدل القانونى يهتم بالقيم الأخلاقيةً؛ بحيث يأتى التشريع متطابقا مع الأخلاق. بينما عدل المساواة، فيركز على إعطاء كل ذى حق حقه، وبالتالى يركز على القانون فقط دون نظر للأخلاق. ويَنظر أرسطو إلى الأخلاق والقانون باعتبارهما وجهان لعملة واحدة؛ لأنَّ موضوعهما واحد، وأنّ العبرة فى وصف السلوك الإنسانى بأنّه أخلاقى أو قانونى بحسب النظرة إلى هذا السلوك[24].

ومن وجهة نظر أرسطو، تشكل الحكومات الديماجوجية الضلع الثالث لمثلث "الحكومات الفاسدة"، بينما هي تمثل أقل الحكومات الصالحة صلاحا، وأحسن الحكومات الفاسدة، من وجهة نظر أفلاطون[25].

وعليه، تدفع فلسفة أرسطو إلى التساؤل حول ما إذا كان التعريف هو تعريف للأشياء أم تعريف للكلمات؟ أى هل هو تعريف حقيقى أم تعريف كلمات يقتصر على التعريف اللفظى فقط[26].

ولقد أشار منتقدو الديمقراطية اليونانية الأثينية، مثل ثوسيديديس وأريستوفانيس، إلى أنّ الإجراءات لم تكن خاضعة لسيطرة النخبة فحسب، بل إنّ الديموس كان من الممكن أنْ يتأثروا في كثير من الأحيان بخطيب جيد أو زعماء شعبيين (الديماغوجيين)، أو أنْ ينجرفوا وراء عواطفهم، أو أنْ يفتقروا إلى المعرفة اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة. ولعل أسوأ القرارات التي اتخذها الديموس الأثينيون كانت إعدام ستة جنرالات بعد فوزهم الفعلي في معركة أرجينوساي في عام 406 قبل الميلاد، وحكم الإعدام الذي صدر على الفيلسوف سقراط في عام 399 قبل الميلاد.

ومن ثمّ، فإنَّ القانون، وكذلك الدستور[27] والديمقراطية، عند أرسطو أعمال يشوبها النقص دائما؛ لأنّها كلها من صنع الإنسان، وتعبر عن إرادته. وإنّ إرادة البشر لها طبيعة سياسية، تحكمها غالبا توازنات المصالح والقوى

([23]) المرجع السابق ذكره، ص 93.

([24]) المرجع السابق ذكره، ص 93.

([25]) أرسطوطاليس، **السياسة**، مرجع سبق ذكره، ص 329.

([26]) راجع: د. فايز محمد حسين، **مقدمة لدراسة فلسفة القانون** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٧) ص ٣٣. و: د. محمد محسوب، **الخصام بين القانون والأخلاق** (القاهرة: المؤلف نفسه، ط 2، ٢٠٠٩) ص١٠–١١. و: د. فرج محمد البوشى محمد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 15.

([27]) إنّ الدستور في نظر أرسطو هو الأساس الذي يضمن تحقيق سيادة القانون. راجع: د. فرج البوشى شهيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 687– 792. و: د. محمد المسعودي، "السياسات والحياة الفاضلة أرسطو"، **مجلة مقاربات**، العدد 40، 2020. وراجع مؤلفات أرسطو:

داخل المجتمع أكثر من القيم السامية المطلقة للخير والمساواة والعدالة أم القانون. إنّ الطبيعة السياسية للبشر هي التي تحدد التنظيم الإداري المختار لإدارة شئون المدينة– الدولة، وتحدد أيضاً إلى حدٍ كبيرٍ نظامها السياسي المستقر عليه. ومع تغير الطبيعة السياسية للبشر، بفعل المتغيرات المتتابعة والمتداخلة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، الوطنية والدولية، تتغير نظرة المجتمع والدولة لماهية وأهمية ومضمون القانون، والدستور، والديمقراطية.

وعليه، يقرر أرسطو، أنّ كل الدساتير تُشتق من الدستور المثالي: فيكون أوليغرشياً إذا كان السلطان أشد تركزاً وأشد استبدادً، ويكون ديمقراطياً، إذا صارت قواعد السلطان والحكم أكثر تراخيا وأسهل تعاملا وإدماجا للمواطنين في نظام تسيير الحكم والدولة[28].

الخاتمة:

يكشف التحليل السابق عن عبقرية العقل البشري عبر التاريخ. فمنذ أكثر من نحو ألفين وخمسمائة عام، ومنذ الحضارات البشرية الأولى، تمكن العقل البشري من التمييز بين ما هو فضيلة وما هو غير فضيلة، وبين ما هو ما هو سياسي وما هو قانوني واجتماعي، على نحو لا يختلف كثيرا، عن ما توصل له العقل البشري والبحث العلمي القانوني والسياسي الحديث والمعاصر، في شأن قضية مثل قضية الديموقراطية.

وبخلاف، ما استجد –خلال المئة عام الأخيرة فقط– بشأنْ: تطبيق مضمون نظرية العقد الاجتماعي للدولة وما يرتبط بها من تأكيد وإعلاء لقيمة المواطنة بلا تمييز مادي على أساس الثروة[29]، وتمكين المرأة سياسيا، وإلغاء

السياسة، ترجمة: أحمد لطفي السيد (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2008). و: **الأخلاق**، ترجمة: إسحاق بن حنين (الكويت: وكالة المطبوعات، 1979م). و: **دستور الأثينيين**، ترجمة من اليونانية إلى العربية للأب أوغسطينس بربارة (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب– وزارة الثقافة، 2013). و: **نظام الأثينيين**، ترجمة: طه حسين (القاهرة: دار المعارف، 1921).

([28]) أرسطوطاليس، **السياسة**، مرجع سبق ذكره، ص 332.

([29]) وللمفارقة أيضا أنّ الفهم الحقيقي لمضمون نظرية العقد الاجتماعي للدولة وما يرتبط بها من تأكيد وإعلاء لقيمة المواطنة بلا تمييز مادي على أساس الثروة، لا يعود للعصور الحديثة، وإنما هو قديم قدم الدولة. الأساس أنّ الملوك، والأباطرة، والأكاسرة، والأمراء، والفراعنة قبلهم، يعلمون إنما هم قيادات على شعوب ارتضت قيادتهم لهم مقابل الأمن والرخاء، وإلا فإنّ الانقلابات وعدم الاستقرار السياسي هي مصيرهم طال الأمد أو قصر. وفي هذا السياق، لقد استغلت الكيانات الاستبدادية، وحاشية من أصحاب الثروة والنفوذ يؤلبون الملوك على مواطنيهم للحفاظ على مكتسباتهم الشخصية غير المستحقة، كل من الخوف والإرهاب، لاستعباد المواطنين وظلمهم وفهرهم وسومهم سوء العذاب. ولكن، ينقلب الأمر دوما –في دورات التاريخ– ليؤكد على مضمون نظرية العقد الاجتماعي للدولة. فها هو فرعون، قبل الميلاد بمئات السنين، الذي وصل به الحال ليُصدّق نفسه –والحاشية التي تُزين له ذلك– أنّه إله، بل وكبير الآلهة، وأنّه لا يُري شعبه إلا ما يَرى، يؤكد على تلك الفكرة، عائدا إلى صوابه جزئيا، كما حكاه القرآن الكريم، عندما استشعر الخطر على ملكه ونفوذه وهيبته، فأراد أنْ يلجأ لنفوذ المواطنين أنفسهم، مؤكدا، هو وحاشيته، أنّ مصر، إنما هي أرض المصريين (القبط) بالأساس، وأنهم هم أصحاب الأمر الحقيقيون، وإنما: هو، وحاشيته، إنما هم مؤتمنون عليها، يقيادتهم لهم، لخدمتهم بشكل يحقق لهم الاستقرار: أمنا، ورخاءً. يقول تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ١٠٩ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ١١٠﴾ [الأعراف ١٠٩-١١٠]. ويقول تعالى: ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ٣٤

الرِقّ، تَمكَّن أرسطو من: وضع تحديد معالم واضحة لماهية مفهوم الديمقراطية، وتأكيد محورية دور الديمقراطية وغايتها في تحقيق قوة واستقرار الدولة بالمعني المجتمعي الشامل، والتمييز –بعد النظر المتعمق والتمييز العلمي المُقارَن بين حالة الأنظمة السياسية التي عايشها– بين ما هو ديمقراطية حقيقية تحقيق غاياتها المتوقعة، وما هو ديموقراطية شكلية مُزيفة وإسمية تُجافي ما هو معاش فعليا من نُهج ملكية استبدادية في إدارة شئون الدولة.

لقد حدَّدَ أرسطو أبعاد الديمقراطية، بشكل لا يختلف كثيرا، عما تقوم على نشره المناهج العلمية القانونية والسياسية المعاصرة، وبرامج التأهيل والإصلاح السياسي الدولية، التي يُنفق عيها مئات ملايين الدولارات سنويا، وما تزال لم تُحقق فعليا –إلى حد كبير– ما أكد هو عليه، من: محورية مكونات وأبعاد فضيلتي المواطنة والديمقراطية بالنسبة للدولة، مع محورية تطبيق مضمون نظرية العقد الاجتماعي للدولة تطبيقا احترافيا في خدمة المواطنين.

يُرِيدُ أَن يُخۡرِجَكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِۦ فَمَاذَا تَأۡمُرُونَ٣٥﴾ [الشعراء ٣٤-٣٥] . وللحقيقة، فإنّه إذا كان الأساس في العلاقات الدولية، هو الصراع وليس السلم والسلام، فإنّه لن تتمكن دولة من ريادة العلاقات الدولية بقوة ونفوذ يُخشيان ويُحترمان لمصلحة مواطنيها، إلا في حال وجود شعب متعلم ومنافس ومتضامن مع قيادته في مسار التنمية الشاملة والمستدامة. ولن يحدث ذلك، إلا بتطبيق مضمون نظرية العقد الاجتماعي للدولة بأمانة واحترافية شديدة.